

٥٤ المطلب الأول: نشأة علاقة الجزائر بالصندوق وبالرغم من الانضمام المبكر لهذه المؤسسة الدولية , إلا ان الجزائر حاولت و بشتى الطرق تفادي التعامل مع الصندوق الدولي لرفضها الخضوع إلى شروط نادي باريس لكن بعد أن زادت حدة المديونية الخارجية و نفت آثارها المدمرة على الاقتصاد الوطني لا سيما بعد التذبذب الحاصل في مسيرة الإصلاحات و التي انتقدها البعض لكونها كانت سريعة , لان الحلول الذاتية بطبيعة الحال تتطلب ثقة الجمهور بالحكومة , و إيماننا بهذه الإصلاحات بدأت الجزائر بإجراء اتصالات رسمية مع الصندوق أولاً بصفة سرية ثم أخذت الطابع العلني بهدف: و قد أتاحت الفرصة لصندوق النقد الدولي بالتدخل و توجيه الاقتصاد الوطني عن طريق خطب النوايا ( الولاة) الذي أرسله وزير المالية الجزائري الى المدير التنفيذي للصندوق و ذلك في مارس 1989 الذي أكدت فيه الحكومة الجزائرية على الالتزام بتنفيذ برامج الصندوق الرامية الى تطبيق إصلاحات اقتصادية ليبرالية. سحاول في هذه النقطة استعراض اتفاق الاستعداد الأول و الثاني الذي قامت به الجزائر مع صندوق النقد الدولي. 1. الاتفاق الأول : و استفادت كذلك في إطار تسهيل التمويل التعويضي بمبلغ 315.2. الاتفاق الثاني (STAND BY 2): - عقد اتفاقية خاصة تتمثل في مؤسسة القرض الفرنسية ممثلة بحوالي 240 بنكا أجنبي الماركة في القروض المعاد هيكلتها و المقدرة ب 1, أما أهدافها فقد تمثلت في : - يمكن للجزائر الحصول على موارد مالية من قبل صندوق النقد الدولي - يجب ان تعلم الدولة الجزائرية علة الانسحاب و عدم التدخل في النشاط الاقتصادي - تخضع الدولة الجزائرية الى برنامج التكيف و إعادة الهيكلة و تتعهد بتنفيذها - تخفيض الحواجز الجمركية و تحرير التجارة الخارجية نتائج هاتين الاتفاقيتين: 75 دج ٥٤ النتيجة الطبيعية لما سبق تمثلت في عودة العجز المالي سنة 1992 ليرتفع الى مليار دج سنة 1993 ,